

■ 22.25 مليار ريال أرباح البنوك السعودية



حققت البنوك السعودية المدرجة، أرباحاً صافية بلغت 22.25 مليار ريال خلال النصف الأول من العام الحالي مقارنة بنحو 21.65 مليار ريال خلال النصف الأول من العام الماضي. وارتفعت أرباح البنوك السعودية والمدرجة في سوق الأسهم "تداول" وعددها 11 بنكاً مدرجاً، بنسبة 2.8 في المئة (603 ملايين ريال، وذلك مع نهاية النصف الأول من العام الجاري. وبحسب البيانات فإن أرباح البنوك تراجعت 4.8% إلى 10.1 مليار ريال وذلك بنهاية الربع الثاني من العام الجاري من 10.6 مليار ريال بنهاية الربع الثاني من 2018.

وعلى أساس ربعي، سجلت البنوك السعودية انخفاضاً بصافي الأرباح خلال الربع الثاني من عام 2019 بنسبة 17% مقارنة بالربع الأول من العام الجاري ويتراجع يعادل 2.1 مليار ريال. وقد حقق البنك الأهلي التجاري (أكبر البنوك السعودية من حيث الأصول ورأس المال) أعلى

حصّة من أرباح القطاع بنسبة 24.5% بقيمة 5.461 مليار ريال (بنمو سنوي 14.5%)، وجاء بالمركز الثاني مصرف الراجحي مستحوذاً على 23.2% من إجمالي الأرباح بقيمة 5.2 مليار ريال (بنمو 8.3%). المصدر (صحيفة الخليج الإماراتية، بتصرف)

■ مصر تعدّ مشروع الموازنة وتستهدف نموّاً 6 في المئة



المتوسط، وفائض أولي سنوي مستدام في حدود 2 في المائة حتى العام المالي 2021 - 2022، من خلال البناء على ما تحقق من برنامج الإصلاح الاقتصادي، واستمرار الإصلاحات الهيكلية".

وقال: "سيشهد العام المالي 2021 - 2022، انخفاض نسبة الدين الحكومي للنتائج المحلي إلى أقل مما كنا عليه قبل 2011، حيث نجحت الحكومة في خفض نسبة الدين الحكومي للنتائج المحلي من 108 في المائة نهاية يونيو 2017، إلى 98 في المائة نهاية يونيو 2018، ثم 90.5 في المائة نهاية يونيو 2019، ومن المستهدف أن تكون 82.5 في المائة نهاية يونيو 2020، لتصبح 77.5 في المائة نهاية يونيو 2022".

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشف وزير المالية المصري محمد معيط، عن الانتهاء من إعداد مشروع قانون جديد وموحد للموازنة العامة والمحاسبة الحكومية، تمهيداً لإحالاته إلى مجلس الوزراء، وعرضه على مجلس النواب في الدورة البرلمانية المقبلة.

وأوضح أنّ "مشروع القانون الجديد يستهدف تحقيق المرونة الكافية في تنفيذ الموازنة، والحفاظ على المخصصات المالية بإعادة استخدامها في السنوات التالية، إذا حالت الظروف دون صرفها خلال سنة الاعتماد، وفق ضوابط حاکمة"، مشيراً إلى أنّ "الحكومة تستهدف في موازنة العام المالي 2019 - 2020، وعلى مدار الثلاث سنوات المقبلة، استمرار جهود خفض التدرّج لمعدل الدين الحكومي للنتائج المحلي، كما وتعمل على تحقيق معدلات نمو سنوية لا تقل عن 6 في المائة في

■ ارتفاع أعداد السياح الوافدين إلى تونس في 2019



السائح الأوروبيين حدود مليون ونصف المليون سائح، واستقرت أعداد التونسيين المقيمين خارج البلاد ممن عادوا إلى تونس في حدود 882 ألف تونسي مسجلة زيادة بنحو 4.1 في المائة، مقارنة مع السبعة أشهر الأولى من السنة الماضية.

وخلال الفترة الزمنية نفسها، تطورت أعداد السياح القادمين إلى تونس من بلدان المغرب العربي (الجزائر وليبيا على وجه الخصوص) بنسبة 17.7 في المائة، فيما عرفت بقية الأسواق السياحية تطورا إجماليا بنحو 14.6 في المائة، وهو ما يجعل السلطات التونسية المهتمة بالقطاع السياحي تأمل في تحقيق توقعات بنحو 9 ملايين سائح مع نهاية السنة الحالية.

المصدر (صحيفة الشرق الأوسط، بتصرف)

كشف وزير السياحة التونسي روني الطرابلسي، عن "تجاوز العدد الإجمالي للسياح الوافدين على تونس خلال السبعة أشهر الأولى من السنة الحالية، حدود الخمسة ملايين سائح (5.046) مليون سائح، وهو ما مكن من تطور عدد السياح بنحو 15.6 في المائة، مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية".

وأشار إلى أنّ "هذا العدد الهام من السياح مكن من توفير عائدات مالية في حدود 2774 مليون دينار تونسي (نحو 925 مليون دولار)، وبذلك تكون العائدات بالعملة الصعبة قد تطورت مع نهاية شهر يوليو (تموز) الماضي بنسبة 45.9 في المائة".

واحتلت الأسواق الأوروبية المرتبة الأولى من خلال أعداد الوافدين على تونس، وتطورت بما لا يقل عن 19.9 في المائة، حيث تجاوز عدد

